

Distr.: General
15 March 2019



Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إلى عنايتكم رد حكومة الجمهورية العربية السورية على مضمون تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/1731/2019) الصادر بتاريخ ١ آذار/مارس ٢٠١٩:

- تُعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على أنها مُلتزمة بالصكوك الدولية المُتعلقة باتفاقيات أسلحة الدمار الشامل، وكانت قد انضمت بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الخاص بحظر استعمال الغازات الخانقة والسامة، كما كانت من أوائل الدول التي صادقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩. وانطلاقاً من التزامها هذا، فقد تقدمت خلال عضويتها في مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بمشروع قرار لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، والذي حال وفد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية آنذاك دون اتخاذ إجراء بشأنه. كما التزمت حكومة الجمهورية العربية السورية باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، نصاً وروحاً، وأنه لم يعد لديها أي مواد كيميائية سامة محظورة بموجب الاتفاقية منذ انضمامها إليها في عام ٢٠١٣، وأن سوريا تعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية عملاً لا أخلاقياً ومُداناً في أي مكان وفي أي زمان وتحت أي ظرف كان.
- إن القوات الحكومية السورية، وفي ذروة الحرب الإرهابية المفروضة عليها، كانت قد تراجعت عن مواقع استراتيجية هامة، ولكنها لم تستخدم أبداً أي سلاح كيميائي ضد المجموعات الإرهابية التي كانت تُسيطر على تلك المواقع، فلماذا تقوم باستخدام "الكلور" ضد عددٍ من المدنيين، وما هي الغاية المحققة من ذلك؟ والسؤال هنا من هو المستفيد من مثل هذا الاستخدام؟ إن المستفيد الوحيد هو المجموعات الإرهابية، وحكومات الدول التي تدعمها، وذلك بهدف تشويه صورة الدولة السورية وعرقلة تقدم الجيش العربي السوري وتجييش الرأي العام العالمي ضد الحكومة السورية باتهامها باستخدام هذه الأنواع من الأسلحة، وبالتالي إعطاء الذريعة لدول معروفة كي تشن العدوان تلو الآخر على سوريا.



- لقد أثبت عمل بعض لجان الأمم المتحدة، ومنها بعثة تقصي الحقائق، والتي يُفترض فيها الحيادية والمهنية والمصدقية، على أنها مُنحازة ومُسيّسة، وتبرع في عملها باستخدام شهود زور ومصادر مفتوحة وأدلة مُفبركة وعبارات ماكرو ومصطلحات غامضة وتحقيقات تتم عن بعد. وبالتالي فإن ما بُني على باطل هو باطل استناداً للقاعدة القانونية المعروفة. وإن الهدف الحقيقي من وراء هذا التقرير الجديد المُضلل وغير المهني، ليس استجلاء الحقيقة، بل الاستمرار في مسلسل فبركة المعلومات الباطلة والاتهامات الموجهة ضد الحكومة السورية.
- تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، ونتيجة لفشل سياساتهم الرامية إلى تقويض أمن واستقرار ووحدة أراضي سوريا، وإخضاع سوريا لإرادتها، عملت على تحريك أدواتها الإرهابية في سورية وفي مقدمتها ما تسمى ”الخوذ البيضاء“ الأداة الرئيسية لجبهة النصرة الإرهابية من أجل فبركة اتهام باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، ومن ثم قامت بعرقلة قيام بعثة تقصي الحقائق بإجراء تحقيقاتها في دوما عبر شن عدوان عسكري مباشر على سوريا في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، والذي نتج عنه تدمير مراكز علمية تحتوي مخابر للأغراض المدنية السلمية التي كانت بعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد زارتها وأكدت طابعها المدني.
- إن افتراضات عمل بعثة تقصي الحقائق ليست بمجديدة أبداً، ولم تكن غير متوقعة لأن جميع التقارير السابقة الصادرة عنها كانت مبنية على هذا النمط من الاستنتاج، أي على أساس فبركة الأحداث، وعلى استخدام تعابير غريبة مثل ”درجة عالية من الاحتمال“، إذ أن آلية التحقيق المشتركة السابقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة استرشدت كذلك بهذا النهج غير المهني في التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، حيث استخدم التقرير الرابع لها كلمتي ”من المرجح“ و ”من غير المرجح“ (Likely أو Unlikely) ٣٢ مرة. ونُذكر هنا، بأنه لا يجوز لتقرير علمي أن يستند في عمله على فرضيات خلال مناقشة أدلة علمية وقانونية لا يجوز أن تحتل سوى اليقين. ويجب ألا ننسى أن كولن باول، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق، قد استخدم أمام مجلس الأمن بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ نفس هذه العبارة التضليلية لتبرير عدوان بلاده على العراق، وذلك من خلال القول ”بأن لدى العراق على الأرجح أسلحة دمار شامل“، الأمر الذي كرره زميله جون كيري بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ باستخدامه نفس العبارة لتضليل الرأي العام العالمي والتبرير المسبق لشن عدوان على سوريا آنذاك.
- لقد تجاهل تقرير بعثة تقصي الحقائق، على غرار التقارير السابقة، حقيقة حيازة وتصنيع المجموعات الإرهابية المسلحة للمواد الكيميائية السامة، وتجاهل المعلومات الهامة والتفصيلية التي قدّمتها الحكومة السورية حول ذلك، من خلال ١٦١ رسالة رسمية، التي كان آخرها الرسالة PM/2019/45 المؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩.
- تجاهل التقرير التعاون الذي أبدته الدولة السورية والتسهيلات التي قدّمتها لتأمين أفضل الشروط لعمل البعثة، كما تجاهل أقوال الشهود الذين عايشوها، والحقائق التي قدّموها، والتي تؤكد الطبيعة المصطنعة لهذا الحادث الكيميائي من قبل منظمة ”الخوذ البيضاء“ أحد أذرع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، التي تدعمها دول غربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وبريطانيا بشكل مُعلن، وقدّمت لها ملايين الدولارات خلال الأسابيع والأشهر القليلة الماضية.

- تجاهل التقرير المؤتمر الصحفي الذي عقده حوالي ٢٠ طفلاً وطبيباً وضحايا آخرون في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بمقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، الذين رَووا بالتفصيل كافة زوايا المسرحية، وحقيقة ما حدث بالفعل في مدينة دوما يوم ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، مؤكدين فبركة عناصر "الخوذ البيضاء" لهذا الحادث المزعوم.
- إن العديد من الرسوم البيانية والصور الفوتوغرافية التي تم إرفاقها في التقرير جاءت للإيجاء بأن التقرير ذو طبيعة موضوعية وشاملة وذو مصداقية، ومع ذلك فإن الاستنتاجات المبسطة التي توصل إليها خبراء البعثة بأن "هناك أسساً للاعتقاد" (أي أسباب معقولة) في أن الكلور كان قد استخدم كسلاح كيميائي في مدينة دوما، يهدف فقط إلى تبرير العمل العدواني المرتكب في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على سوريا.
- أشارت الفقرة ٧/٢ إلى عدم وجود مركبات فوسفورية عضوية أو نواتج تفككها في العينات البيئية وعينات البلازما المأخوذة من الضحايا المزعومين، أي أن سبب الوفاة في هذه العينات غير مُحدد، ولا يمكن ربطه بأي مادة كيميائية، مع العلم بأنه لم يتم مشاركة الجانب السوري بعينات البلازما المأخوذة من الضحايا للمساهمة في تحديد مصدر الوفاة، وهذا يخالف الأحكام الناطمة لعمل بعثة تفصي الحقائق بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
- تعمّد التقرير في الفقرة ٩/٢ والفقرة ٤٠/٨ عدم الإشارة إلى امتلاك الجماعات الإرهابية المسلحة لغاز الكلور والهيكسامين، على الرغم من العثور على هاتين المادتين في أحد المستودعات العائدة للإرهابيين والذي قامت البعثة بزيارته في دوما، واعتبرتها البعثة مواد عادية من بين مواد كيميائية مختلفة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعثات المنظمة دأبت على تفسير وجود المواد المشابهة لتفسيرات مُتناقضة، فمرة تعتبرها دليلاً على استخدام المواد الكيميائية السامة، ومرة أخرى تعتبرها مواد كيميائية عادية، وهذا تناقض واضح وتفسير مُسيس.
- يوجد تناقض بين الفقرة ٤/٢ التي أشارت إلى أنه تم إعداد التقرير بالاعتماد على جمع عينات حيوية، وبين الفقرة ١١/٢ التي أشارت إلى غياب العينات الحيوية وتقارير تشريح الجثث.
- الجدول A5.2 من الملحق ٥ الخاص بالعينات الحيوية (البلازما): لم يُشر التقرير إلى المصدر الذي قام بجمع العينات وتسليمها إلى بعثة التفصي، ومصدر الضحايا التي أُخذت العينات منه، حيث أشار التقرير في الفقرة ٦/٩ من الاستنتاجات إلى أن البعثة لم تستطع الربط الدقيق بين أعراض الضحايا ومادة كيميائية سامة مُحددة كانت مُسببة للموت، وهذا يعني أن سبب الوفاة السريعة للضحايا غير مرتبط بالكلور، وإنما بمادة سامة أخرى لم توجد لها أي آثار أو نواتج تفكك في أي من العينات المفحوصة، والسؤال المطروح هو: كيف تمّ تحديد الوفاة السريعة، واللجنة لم تُشاهد الجثث ولم تتفحصها؟ وامتلاك البعثة عينات حيوية ومادية لم تجد أي آثار فيها لأي مادة سامة، أو نواتج التفكك الحيوية أو المادية، فكيف تمّ تحديد الوفاة السريعة؟ والكلور لا يسبب وفاة مباشرة وسريعة. وهذا يعني أن المعلومات مُستقاة من الإرهابيين وغير دقيقة، ويدل بشكل واضح على نقص في المعلومات أدى إلى تناقض بالاستنتاجات.
- أشارت الفقرة ٣٤/٨ إلى أن خبراء الهندسة الميكانيكية والمتفجرات والتعدين أشاروا إلى أن الوصول الأولي للأسطوانة الموجودة في الموقع رقم ٤ تم باحتياز السقف إلى الأرض بسرعة

مُنخفضة ثم تابعت مسارها المتغير حتى السرير، المكان الذي وجدت عليه الأسطوانة، وهذا أمر غير منطقي من الناحية العلمية والبالستية، فكيف تصطدم الأسطوانة بالسقف ولم تنفجر إن كانت مزودة بصمامة ومواد متفجرة، ولم يتشوه جسم الأسطوانة، ولم يتحطم صمام تعبئة الأسطوانة بالغاز نهائياً؟ وهذا يُشير إلى عدم الدقة في التحليل. وهذا ما يوضحه الشكل رقم ١٤ في الصفحة ٢٠، والشكل رقم A.7.9 في الصفحة ٦٤ من الملحق رقم ٧. وهذا يؤكد ما يلي:

- ١ - الفتحة الحاصلة في سقف الطابق العلوي من البناء لا يمكن أن تكون ناتجة عن سقوط الأسطوانة من الجو، وإنما عن انفجار مقذوف آخر.
- ٢ - تم وضع الأسطوانة على السرير وفتح صمامها بفعل فاعل، أي أن هذا الدليل تم فيركته.
- ٣ - عدم تأثر السرير نتيجة ارتطام الأسطوانة به، ولو سقطت من السقف لأدى ذلك إلى تحطم السرير والزجاجيات الموجودة على بعد لا يتجاوز المتر منها، والذي أشار التقرير إلى عدم تأثرها بالارتطام.
- ٤ - ورد بالشكل A.7.5 في الصفحة ٦١ المعنونة ”بنية الأسطوانة وآلية التوازن“، أن صمام الأسطوانة محمي بالهيكل المعدني المحيط بالأسطوانة، بينما في الحقيقة ومن خلال صور الأسطوانة الحقيقية يتبين أن الهيكل المعدني لا يحمي الصمام، ويجب أن يتحطم نتيجة الاصطدام.

- أشارت الفقرة ٤/٢ إلى قيام البعثة بجمع عينات حيوية طبية، وهذا النشاط لم يتم بالتنسيق والتعاون مع الجانب السوري المختص، وفي حال تم جمع هذه العينات من قبل طرف آخر، فإنه لم تتم مشاركة الجانب السوري بهذه العينات، وهذا ما يدعو إلى التساؤل حول ماهية العينات وموثوقيتها ومصدر الجثث التي أخذت منها العينات، حيث من المعروف أن المنطقة كانت تحت سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة لفترة طويلة.
- عدم توثيق أسماء المصابين بحجة نقص الكوادر، في حين تواجد متطوعون وحتى ”متفرجون“ (الفقرة ٥٠/٨) في المشفى كان يمكن تكليف أحدهم بتسجيل أسماء المصابين. وكذلك ذكر التقرير عدم وجود سجلات لقبول وعلاج المصابين من قبل الفريق الطبي (الفقرة ٧٥/٨).
- وجود تناقض في الشهادات: حيث أشارت إحدى الشهادات لوجود ٥٠ جثة في مشفى دوما يوم ٧ نيسان/أبريل بسبب القصف والاختناق، وشهادة أخرى تنفي وجود أي حالة وفاة في المشفى في ذلك اليوم (الفقرة ٥٣/٨).
- تفاوت كبير في تقدير عدد الوفيات (الفقرة ٦٧/٨) بين ٤٣ و ٧٠.
- أشارت الفقرة ٤١/٨ الخاصة بالمقابلات إلى إجراء ٣٩ مقابلة، تم إجراء ١٣ منها في دمشق، ولم تُنشر إلى مكان إجراء باقي المقابلات. كما أُشير في التقرير إلى اتهام مُبطن للجمهورية العربية السورية بأن الحادثة كانت نتيجة قصف جوي بناءً على إفادة أحد الشهود أنه شاهد برميلاً أصفر اللون يسقط من السماء، على غرار كافة التقارير السابقة، ولم يتم التركيز على باقي الشهود الذين قابلتهم البعثة.

- لم يُشر التقرير نهائياً إلى الشهود من المصابين الذين تم إحضارهم إلى لاهاي من أجل مقابلتهم مع كوئهم نفس الأشخاص الذين تم تصويرهم في الفيديو المنشور على قنوات الإعلام الأجنبية التي روجت لهذا الحادث المزعم، كوئهم مصابين وعناصر طبية مسعفة.
 - مما سبق يتبين لنا أن التقرير بُني على استنتاجات تم الأخذ بها من قبل البعثة باحتمال استخدام الكلور في هذه الحادثة المزعومة، بناءً على أقوال الشهود المُقدمين من الجماعات الإرهابية المسلحة أو من الدول الداعمة لها، ولم يثبت في أي فقرة منه بدليل مادي موثق أن الكلور قد استخدم كسلاح، فالأحكام تطلق على اليقين لا على الاحتمالات والتخمينات، ولا على الافتراضات النظرية وشهادات الزور.
 - إن الجمهورية العربية السورية التي قدمت كل التسهيلات لفريق بعثة تقصي الحقائق كانت تأمل بأن تتوصل البعثة إلى استنتاجات منطقية ومهنية بعيداً عن أي ضغوط أو تسييس، وليس تقريراً حافلاً بالمغالطات والادعاءات الباطلة.
- إن الجمهورية العربية السورية تُطالب الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بفرض مثل هذه التقارير المزيّفة التي لا تتمتع بالمصداقية وعدم التعامل معها، كما تطالب الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالعمل على انتقاء أعضاء فريق بعثة تقصي الحقائق ممن يتمتعون بالنزاهة والمهنية والحيادية والالتزام بالمرجعيات المنصوص عليها في الاتفاقية.
- إن الجمهورية العربية السورية، إذ تعيد التأكيد على وقوفها الحازم ضد استخدام المواد الكيميائية السامة في أي مكان وزمان وتحت أي ظرف كان، ترفض جملة وتفصيلاً الاستنتاجات التي توصل إليها فريق البعثة، كما تكرر استمرار تعاونها مع الأمانة الفنية للمنظمة لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.
- آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

المندوب الدائم

السفير